الأمم المتحدة

E/2013/NGO/105

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مؤسسة الأستاذ إلهي للأخلاقيات والتضامن الإنساني، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

310513 300513 13-30725 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

على غرار الأعمال التي جرت بصدد علم السلوكيات ونظريات اتخاذ القرار، عقدت مؤسسة الأستاذ إلهي للأخلاقيات والتضامن الإنساني اجتماعا لمجْمَع الفكر الذي خلص إلى أن بعض الحلول الجوهرية اللازمة للتنمية المستدامة يمكن التوصل إليها بفضل الاكتشافات المحققة في مجال العلوم الإنسانية – لا سيما علم النفس الاجتماعي، وعلم النفس السلوكي، والاقتصاد التجريبي – وكذلك بفضل الابتكارات التكنولوجية. ففي واقع الأمر إن ما ينشأ عن التصرفات البشرية يتعين إيجاد حلول له بتعديل تلك التصرفات.

وقد بدأت الحكومات والمنظمات غير الحكومية تطبيق العديد من الحوافز، على المستويين الفردي والجماعي، بهدف تشجيع السلوكيات الملائمة للتنمية المستدامة، وتقليل التصرفات الضارة بها. إلا أنه يبدو أن ذلك القدر الطفيف من التعديل في السلوكيات غير كاف للقضاء على الجمود – لا سيما في مجال وسائل الإنتاج الصناعي – والقضاء على العديد من المخاطر البيئية والصحية الناتجة عن تلك السلوكيات (انظر تقرير الوكالة الأوروبية للبيئة ''العلامات المبكرة والدروس المتأخرة: العلم والاحتياط والابتكار''، المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣). إضافة إلى ذلك، غالبا ما يكتنف تطبيق الحوكمة الرشيدة الصعوبة بسبب انعدام القدرة، بل وحتى الإرادة، لدى بعض الجهات المعنية إزاء مراعاة آراء ومصالح جهات معنية أخرى.

ولذا، يتعين على الجامعات وكبرى الكليات، المنوط بها المسؤولية عن مستقبل هذا الكوكب، وضع برامج البحوث والتعليم بصدد أخلاقيات الفرد. إذ إن قوام الأخلاقيات ليس مجرد تطبيق معايير السلوك التي يثبت في الغالب عدم ملاءمتها للتطبيق، بسبب الاعتبارات المرتبطة بوجه خاص بطرائق وضع تلك المعايير، وصعوبة مراعاة جميع خصائص سلوك النفس البشرية. فالأخلاقيات هي في المقام الأول ذات صلة بمدى قدرة كل فرد على أن يضع في اعتباره مصلحة الآخرين والمصلحة العامة فيما يلجأ إليه من خيارات وما يتخذه من قرارات، وهو ما اتضح أنه قابل للتطبيق بوجه خاص عندما يضع الفرد في قرارة نفسه التأثير الذي تحدثه تلك الخيارات والقرارات في الآخرين. فقوام التصرف الأخلاقي على نحو خاص هو ألا يفرض الفرد قرارات على الآخرين يأبى هو نفسه أن تُفرض عليه.

إن غرس الأخلاقيات الفردية في نفوس المسؤولين وقادة المستقبل يمكن أن يتضمن دراسات حالات إفرادية، تكون اقعية بقدر الإمكان، في مجالات تخصصهم، والتزامات من جانبهم إزاء المواقع التي تتجسد فيها آثار ما يتخذونه من قرارات. إذ إنه كلما كان أولئك المسؤولون بمنأى فعليا عن الأشخاص الذين تلحق بهم آثار قراراتهم، كلما قل إدراكهم

لمخاطر العواقب الوبيلة التي تحدثها تلك القرارات في الأفراد والسكان المعنيين. ويُوصَى أيضا بتطبيق وسيلة عملية كفيلة بغرس الأخلاقيات عبر الملاحظة الذاتية، والتقييم الذاتي، وبرامج التطوير الذاتي.

ويتعين أن تتضمن البحوث برامج تستهدف تحسين فهم الآثار التي تحدثها التصرفات غير الحميدة (الغطرسة، والازدراء، والكذب، والاضطهاد ... وما إلى ذلك) في الحالة النفسية والجسدية ليس فحسب لدى أولئك الذين يقعون ضحايا لتلك التصرفات، ولكن أيضا لدى من تصدر عنهم تلك التصرفات.

وعلى هذا المنوال ستضطلع التنمية المستدامة تماما في نهاية المطاف بدورها المتمثل في الحد من المخاطر البيئية والمظالم الاجتماعية.